الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديـــوان

خلية الإعلام والاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

السبت 30 ماي 2026

متفرقات

الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية تأسست في 11 ديسمبر 1962

المديـــرة العامـــة للصناعات الغذائيـــة والتحويليـــة.. سارة سليمـــاني لـ"الشعب":

عيد الأضحى فرصة لتطوير الصناعة الجلدية والنسيجية

■ تطبيق «مستفيد» يتيح للمواطن التبرّع بجلد الأضحية ■ 05 ولايات نموذجية و34 ولاية مجاورة معنية بالعملية

تعمل السلطات العمومية على جعل مناسبة عيد الأضحى المبارك فرصة مجتمعية واقتصادية لتطوير الصناعة النسيجية، وهو ما تؤكده المديرة العامة للصناعات الغذائية والتحويلية بوزارة الصناعة، سارة سليماني، لـ«الشعب»، حيث أفادت بتسخير، كل الإمكانات من أجل استرجاع جلود الأضاحي وبعث الاقتصاد الدائري ودعم شعبة النسيج والجلود بالمادة الخام لتعزيز نشاطها.

وقالت سليماني إنّ العملية، ستمكّن من المساهمة في ترقية ودفع الاستثمار في فرع الصناعات الوطنية للجلود، وتكريس ثقافة الاسترجاع في المجتمع.

حوار: فايزة بلعربي
تصوير: فواز بوطارن

■ «الشعب»: يحتفل الشعب الجزائري على غرار باقي الشعوب الإسلامية بعيد الأضحى المبارك، وإحياء سنة سيدنا إبراهيم، بذبح الأضاحي. مناسبة يمتد بعدها الديني، إلى بعد اقتصادي لما تمثله جلود الأضاحي من مورد أولي لشعبة النسيج والجلود التي حرص رئيس الجمهورية على إعادة بعثها، شأنها شأن باقي القطاعات التي عرفت تهميشا خلال مرحلة سابقة من تاريخ الاقتصاد الوطني. ما هي الإستراتيجية المسطرة من طرف وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني لتثمين هذا المورد الحيواني المهم؟

■■ المديرة العامة للصناعات الغذائية والتحويلية سارة سليماني: قبل الإجابة عن سؤالكم، أغتنم الفرصة لأتوجّه، عبر منبركم الموقّر، إلى كافة الشعب الجزائري باسم وزير الصناعة وباسم كافة عمّال وإطارات وزارة الصناعة، بأطيب التبريكات بمناسبة عيد الأضحى المبارك، وهي مناسبة تهيّئ لها السلطات العمومية من خلال وزارة الصناعة وعدة قطاعات تعمل بالتنسيق مع دائرتنا الوزارية، كل الإمكانات من أجل استرجاع جلود الأضاحي وبعث الاقتصاد الدائري ودعم شعبة النسيج والجلود بالمادة الخام لتعزيز نشاطها. ففي إطار تنفيذ مخطّط عمل وزارة الصناعة، المستمد من برنامج عمل الحكومة، الرامي إلى تنويع الاقتصاد الوطني، تنظّم دائرتنا الوزارية كل سنة حملة جمع جلود وصوف أضاحي عيد الأضحى، وذلك بالتنسيق مع كل القطاعات الوزارية، أذكر منها قطاعات الداخلية والجماعات المحلية، الشؤون الدينية والأوقاف، التجارة، التكوين والتعليم المهنيين، الاتصال، الطاقة والطاقات المتجدّدة، المحروقات والمناجم، ويتمثل جديد الطبعة السابعة لهذه السنة، بإدماج كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسّسات الناشئة، بالإضافة إلى المشاركة الفعّالة للجماعات المحلية والجمعيات.

قطاعات وزارية معنية بالتمويل، النقل، والتخزين والتحسيس على رأس المهام

ويهدف دمج منبع سلسلة القيمة لفرعي النسيج والجلود، نظّمت طبعة سنة 2026 تحت شعار «من الأضحية إلى المصنع، جلد أضحيتك قيمة لأنّهدر»، وهي العملية التي ستمكّن من المساهمة في ترقية ودفع الاستثمار في فرع الصناعات الوطنية للجلود، تكريس ثقافة الاسترجاع في المجتمع، للاستفادة القصوى من المواد الخام المتاحة محليا بتثمينها وبالتالي المحافظة على البيئة، تعزيز سلسلة القيمة لهذا القطاع خاصة ما بين منتجي المواد الأولية والمحوّلين الصناعيّين، بخلق آليات شراكة دائمة، خفض واردات المواد الأولية ودعم الإنتاج الوطني.

■ قلتم إنّ حملة استرجاع جلود الأضاحي، قد أصبحت تقليدا وطنيا واقتصاديا، خاصة وهي تدخل نسختها السابعة هذه السنة. هل يمكن اعتبار هذه الاستمرارية نجاحا للنسخ السابقة وجب تكريسه، أم نقائص عملتم على استدراكها، أو تجارب استخلصتم خبرة من خلالها من أجل تسيير أفضل لهذا الملف المهم اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا؟

■■ كل هذه المعطيات مجتمعة، فمن التجارب نستخلص الدروس ونتحكّم أكثر في المعطيات الميدانية، لنتمكّن من الوصول إلى أفضل النتائج.

وزارة الصناعة أطلقت هذه السنة النسخة السابعة من حملة استرجاع جلود الأضاحي، برصيد مهم من التجربة الميدانية والخبرة لمختلف مؤسّساتها المتدخلة في هذه العملية على رأسها مجمّع «جيتكس».

وهنا أود أن أقدّم لكم نبذة عن النسخ السابقة، التي كانت أولها سنة 2018، وقد نظّمت في إطار برنامج رفع العراقيل عن التصدير حيث تمت العملية على مستوى 06 ولايات فقط، تلك التي تحوز على مدابغ تابعة لمجمّع «جيتكس»، وهي الجزائر، وهران، قسنطينة، جيجل، سطيف وباتنة، وهي الخطة نفسها التي تم اعتمادها خلال النسخة الثانية سنة 2019 الطبعة الثانية، حيث نظّمت العملية على مستوى 06 ولايات، لتتوقّف العملية بعدها سنتي 2020 و2021 بسبب أزمة الكوفيد، بعدها كانت العودة القوية سنة 2022 حيث نظّمت على مستوى 58 ولاية، ومنذ سنة 2023 إلى غاية 2026، نظمت العملية على مستوى 05 ولايات نموذجية و34 ولاية مجاورة لها.

نجاح النسخة السابعة لعملية جمع جلود الأضاحي لهذه السنة تتويج لتجارب النسخ السابقة، ونعوّل كثيرا على الوعي البيئي للمواطن

■ يفهم منكم أنّ عملية استرجاع جلود الأضاحي عرفت تطورا ملحوظا، وأنّ وزارة الصناعة اليوم تراكم خبرة تمتد على مدار عدة طبعات. هل يمكن أن تقدّموا لنا فكرة عن الإجراءات الاستباقية التي تعكس هذه التجربة؟

■■ أكيد، فمن خلال التقارير الواردة إلينا من السيّدات والسادة مدراء الصناعة، الذين نشيد بما أحرزوه من تقدّم في العملية التي بدأت تحضيراتها مبكّرا هذه السنة في خطوة استباقية، تعكس الجهد الكبير المبذول في إطار اللّجان الولائية المكلفة بتنظيم الحملة، حيث تولّت هذه اللّجان، المنصبة تحت إشراف السيدات والسادة الولاة، متابعة تنفيذ هذه الحملة ميدانيا بالتعاون مع ممثلين عن مختلف المصالح المحلية التابعة للقطاعات الوزارية المعنية، إلى جانب المؤسّسات الاقتصادية والهيئات والجمعيات، وهنا أؤكّد أنّ أشغال اللجان المنصبة تواصلت حتى بعد عيد الأضحى المبارك، بهدف إعداد تقارير تقييمية شاملة حول نتائج الحملة ومدى تحقيق الأهداف المسطّرة. فعلى مدار 06 سنوات من تنظيم هذه الحملة، أظهرت عمليات التقييم السنوية تطورا إيجابيا وملحوظا في عدد الجلود المسترجعة والقابلة للتحويل على مستوى المدابغ، كما سُجّل تحسّن تدريجي في انخراط المواطنين من خلال اعتماد ممارسات أفضل في سلخ الجلود وتمليحها والمحافظة عليها، وهو ما يعكس تنامي الوعي بأهمية تثمين هذه المادة الأولية وترسيخ ثقافة الاسترجاع والاستفادة من الموارد المحلية.

التبرّع بجلد الأضحية دون التنقّل.. حمّل التطبيق وانقر

■ وماذا عن طبيعة استرجاع جلود الأضاحي لهذه السنة؟

■■ كما أوضحت سابقا، عملت وزارة الصناعة من خلال الهيئات والمجمّعات التابعة لها ومديريات الصناعة على تدارك النقائص المسجّلة كل سنة للرفع من عدد الجلود الجيدة والقابلة للتحويل، لهذا سطّرنا هذه السنة مخطّطا للتحضيرات، حيث تمّ الأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجديدة المتمثلة في قرار الحكومة بإعادة تجربة السنة الماضية المتمثل في استيراد مليون رأس ماشية لعيد الأضحى.

لانولين من الصوف والجيلاتين من الجلود... صناعات جديدة ذات قيمة مضافة انطلاقا من خام الجلود والصوف

ومن أهم ما تضمّنته التحضيرات، هو الإبقاء على مشاركة خمس ولايات نموذجية وهي الجزائر العاصمة، باتنة، جيجل، وهران، الجلفة، و34 ولاية مجاورة لها، بالتركيز على عامل جمع أكثر من 10 آلاف من الجلود ذات نوعية في الحملات السابقة، وعامل تواجد المدابغ بالولاية أو قربها منها، إلى جانب تفعيل اللّجان الولائية المكلفة بتنظيم عملية جمع الجلود قبل وبعد العيد على مستوى الولايات النموذجية الخمس والولايات المجاورة لها.

ومن أجل ضمان سريان جيد للعملية للطبعة السابعة دائما، تمّ تنظيم سلسلة من الاجتماعات للجنة الوطنية ما بين القطاعات المكلفة بتأطير ومتابعة التحضير لحملة جمع الجلود، من خلال التنسيق مع اللجان الولائية. كان آخرها يوم السبت 16 ماي 2026 بحضور كل من أعضاء اللجنة الوطنية وكذا السيدات والسادة مدراء الصناعة الولائيّين باعتبارهم رؤساء اللّجان الولائية متعدّدة القطاعات المكلّفة بتنظيم حملة جمع جلود الأضاحي، والمشرفين على تنسيق العملية بين مختلف المتدخّلين، وذلك للوقوف على مدى تقدّم التحضيرات وضمان السير الحسن لهذه العملية على المستوى المحلي. كما تمّ إشراك مراكز الردم التقني كآلية نموذجية، حيث وقّعت هذه الأخيرة اتفاقية مع مجمّع «جيتكس» للتكفل بعملية جمع الجلود.

لأول مرة التعليم العالي واقتصاد المعرفة، ودور تكاملي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.. الابتكار، التثمين والتمويل من أجل تحويل الخامات إلى صناعات

كما تم التكفل بعمليتي الفرز والتمليح وإيصالها إلى الوحدات التابعة لمجمّع «جيتكس». وقد تمت دعوة الجمعيات والمجتمع المدني للتحسيس بأهمية العملية، في إطار هذه التحضيرات دائما. الاستعانة بتطبيق رقمي ذكي يوفّر حلقة وصل فعّالة بين المواطنين، وهو تطبيق «مستفيد» الذي يتيح للمواطن التبرّع بجلد الأضحية دون الحاجة إلى التنقل، يكفي تحميل التطبيق والنقر على خيار التبرّع، ليقوم المجمّع بالتوجه إلى منزل المواطن واستلام الجلد.

■ كشفتم سالفا عن جديد هذه الطبعة، المتمثل في إشراك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسّسات المصغّرة والناشئة، في عملية تثمين جلود الأضاحي. فيما تتمثل مساهمة القطاعين الوزاريّين في هذه العملية؟

■■ قبل الإجابة عن سؤالكم، أود التأكيد على جزئية مهمة وهي أنّ العمل على تنظيم سلسلة القيمة بوضع آلية مستدامة لجمع الجلود يجب أن يتواصل طيلة السنة وليس فقط أيام العيد، من خلال خلق نظام بيئي بمشاركة كل القطاعات المعنية بسلسلة القيمة، لتحقيق أهداف هذه العملية التي تتعدّى جمع وفرز الجلود الصالحة إلى تثمين الجلود غير الصالحة للاستعمال كمادة أولية ثانوية تسترجع. لهذا الغرض تمّ توسيع أعضاء اللجنة الوزارية المشتركة، هذه السنة وإدراج قطاعات وزارية أخرى كوزارة التعليم العالي، ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسّسات الناشئة، كما تمّ إعداد قائمة أفكار لمشاريع استثمارية لتثمين نفايات الجلود والصوف، لتوجيه المستثمرين نحو مجال الاقتصاد الأخضر، وسيتم إرسالها إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار لتوجيه المستثمرين. وبناء على ذلك، ندعو كافة الأطراف المعنية، كل فيما يخصّه، إلى الانخراط الفعّال والمساهمة الجادة في إنجاح هذا المسعى الوطني، من خلال تكثيف الحملات التحسيسية والتوعوية حول أهمية تثمين هذه الثروة الطبيعية، وترسيخ ثقافة الاسترجاع والمحافظة على البيئة، وتنظيم عمليات الذبح داخل الأحياء وفق ترتيبات محكمة تضمن جمع الجلود والمحافظة عليها، إلى جانب تمكين مراكز الردم التقني من أداء الدور المنوّط بها، طبقا لما تنص عليه الاتفاقيات المبرمة.

كما حرصت دائرتنا الوزارية على توفير مادة الملح بالولايات التي لا تتكفل فيها مراكز الردم بعملية جمع الجلود، مع تحديد نقاط مخصّصة للجمع على مستوى الأحياء وتسخير وسائل النقل الضرورية.

وتمّ تعزيز التنسيق مع مؤسّسات النظافة لضمان نقل الجلود من نقاط الجمع بالبلديات نحو المدابغ أو عند الاقتضاء، إلى فضاءات التخزين التابعة للمؤسّسات العمومية الاقتصادية، مع العمل على التحسيس بأهمية تثمين الجلود والصوف غير القابلين للاستغلال الصناعي، من خلال تحويلهما إلى مواد أولية ومنتجات قابلة للاستعمال في صناعات جديدة ذات قيمة مضافة، على غرار مادة «لانولين» المستخرجة من الصوف و«الجيلاتين» المستخرج من الجلود، وغيرها من المنتجات المبتكرة. وفي الأخير، نحن على ثقة كبيرة في المساهمة الفعّالة للمواطنين وتجنّدهم في إنجاح هذه العملية ذات البعد الوطني والاقتصادي، لاسيما في الأيام الثلاثة للعيد.

■ كلمة أخيرة توجّهونها للمواطن..

■■ هي في الحقيقة بعض التوجيهات والنصائح التي نأمل أن تُؤخذ بعين الاعتبار، من أجل النجاح الاقتصادي لعملية الجمع، الذي يعتمد بشكل أساسي على جودة الجلود المستلمة، حيث ننصح باللجوء إلى السلخ عن طريق الاقتلاع الآلي وجمع جلود الأضاحي، ممّا يسمح بتقييم كمي موثوق في نهاية العملية. وكذلك إنشاء نظام لاستعادة الجلود السليمة بتعبئة محترفين في هذا المجال، إلى جانب حظر الذبح السري في جميع الظروف، وتعزيز البنية التحتية المناسبة لتخزين الجلود في المدن الكبرى وتحديد أهداف كمية لجمعها وتوزيعها من قبل المذبح، بحسب الوسائل والقدرات المتاحة له لجمع أكبر عدد من الأسطح الجلدية عالية الجودة. وتبقى مشاركة المواطن، الذي نعوّل كثيرا على وعيه الاجتماعي وحسّه البيئي، أمرا ضروريا وجوهريا لنجاح العملية.

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

ص 13

إطلاق "موسوعة مشاهير وأعلام الفكر في الجزائر"

عرفان لإسهامات أعلام الزيبان في النهضة الثقافية

أطلق مخبر الموسوعة الجزائرية الميسرة بكلية اللغة والأدب العربي والفنون بجامعة باتنة 1 استكتابا جماعيا بعنوان "موسوعة مشاهير وأعلام الفكر في الجزائر - منطقة الزيبان"، يهدف إلى التعريف بأعلام هذه المنطقة الذين ساهموا في النهضة الثقافية والاصلاحية في الجزائر.

مريم. ن

تعد منطقة الزيبان من أبرز الحواضر الثقافية والعلمية في الجزائر، بما تختزنه من رصيد حضاري عريق. وما أنجبته عبر تاريخها الطويل من أعلام ومفكرين وعلماء وأدباء ومصلحين كان لهم الأثر البالغ في إثراء الحياة الفكرية والثقافية والدينية والسياسية، محليًا وطنيا وعربيا.

جاء في ديباجة الاكتتاب أن هذه المنطقة، شكلت بما تمتلكه من عمق تاريخي وموقع جغرافي متميز، فضاء حضاريا تفاعلت فيه مختلف المرجعيات العلمية والمعرفية، فكانت منارة للعلم، ومجالا خصبا لإنتاج الفكر وتداول المعرفة، الأمر الذي جعلها رافدا مهما من روافد الفكر الجزائري عبر مختلف مراحله التاريخية.

عرفت منطقة الزيبان منذ قرون بدورها الريادي في نشر التعليم، واحتضان الزوايا والمدارس القرآنية، ورعاية الحركة العلمية والأدبية، حيث تخرج منها علماء وفقهاء ومزيون وشعراء ومؤرخون ومصلحون أسهموا في بناء الوعي المجتمعي وصيانة الهوية الوطنية والدينية.

كما كان لأعلامها حضور فاعل في قضايا الإصلاح ومقاومة الاستعمار والمحافظة على مقومات الشخصية الجزائرية، من خلال ما خلفوه من مؤلفات ومواقف وإسهامات فكرية وثقافية ظل أثرها ممتدًا في الذاكرة الوطنية.

لم تقتصر إسهامات أعلام الزيبان على الجانب الديني أو الأدبي فحسب، بل امتدت إلى مجالات الفكر والتاريخ والتربية والسياسة والاجتماع، مما جعل المنطقة خزانا حقيقيا للرموز الفكرية والثقافية التي تستحق مزيدا من الدراسة والبحث والتوثيق، غير أن كثيرا من هذه الشخصيات، على الرغم من قيمتها العلمية والحضارية، ما تزال بحاجة إلى إعادة قراءة أكاديمية تكشف عن أدوارها وإسهاماتها في تشكيل المشهد الفكري والثقافي الجزائري.

يهدف هذا الاكتتاب إلى التعريف بمشاهير وأعلام الفكر في منطقة الزيبان، وإبراز الإسهامات الفكرية والعلمية والثقافية لأعلام المنطقة، وتوثيق التراث الفكري المحلي وحفظ الذاكرة الثقافية، وتشجيع الدراسات الأكاديمية المهتمة بتاريخ الفكر والثقافة بالجنوب الشرقي الجزائرين وكذا الإسهام في إثراء المكتبة الجزائرية بدراسات متخصصة.

أما الإشكالية فتتمحور حول كيفية مساهمة مشاهير وأعلام الفكر في منطقة الزيبان في بناء الحياة العلمية والفكرية والثقافية في الجزائر، وما طبيعة الأدوار التي اضطلعوا بها في حفظ الهوية الوطنية وترسيخ الوعي الحضاري؟.

من المحاور الكبرى لهذا الاستكتاب هناك أعلام الفكر والإصلاح في منطقة الزيبان، والعلماء والفقهاء ودورهم في الحياة العلمية ن والأدباء والشعراء وإسهاماتهم الثقافية و أعلام التعليم والحركة الوطنية في الزيبان، والمرأة المثقفة وإسهامها الفكري في المنطقة، والمخطوطات والآثار العلمية لأعلام الزيبان، والجهود الموسوعية والتوثيقية المتعلقة بأعلام المنطقة، مع قراءات نقدية في النتاج الفكري لأعلام الزيبان وشهادات ووثائق حول شخصيات فكرية من المنطقة.

للإشارة فقد تم تحديد شروط وضوابط الكتابة منها ألا يقل عدد كلمات البحث عن خمس آلاف كلمة، ولا تتجاوز السبع آلاف، مع وجوب توفر شروط البحث العلمي ومعاييره، وأن ترسل البحوث بصيغة الوورد إلى بريد الاستكتاب، مرفقة بملخص للبحث في حدود 150 كلمة، وسيكون آخر أجل لإرسال الملخصات 01 أوت 2026 وآخر أجل لإرسال المساهمة كاملة 1 في 15 ديسمبر.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

جامعة التكوين المتواصل

انطلاق التسجيلات الأولية نهار اليوم

● تنطلق، اليوم، التسجيلات الجامعية الأولية لجامعة التكوين المتواصل ديدوش مراد للموسم الجامعي 2027/2026 عبر المنصة الرقمية، التي تخص حاملي شهادة البكالوريا القدامى.

تفتح جامعة التكوين المتواصل ديدوش مراد، اليوم، منصة التسجيلات الخاصة بالموسم الجامعي 2027/2026، لفائدة حاملي شهادة البكالوريا لسنة 2025 وما قبلها، الراغبين في الحصول على شهادة ليسانس أو ماستر جديدة وإكمال دراستهم الجامعية في طوري الليسانس والماستر عن بعد وعبر كامل المستوى الوطني، من خلال تجمعات بيداغوجية أسبوعية حضورية اختيارية، بعد ضبطها رزنامة التسجيلات البيداغوجية بشكل محكم تحضيرا للدخول الجامعي الجديد إلى غاية 13 جوان المقبل، حيث يمكن للمترشحين الراغبين في الالتحاق بالدراسة بهذه الجامعة الولوج إلى المنصة الإلكترونية واتباع خطوات التسجيل بدقة ضمن الآجال المحددة بعد توفير تكوين جامعي مرن وحديث يتيح للطلبة الجمع بين الدراسة والحياة المهنية في بيئة تعليمية تعتمد نظام التعليم عن بعد الهجين وفق معايير أكاديمية معتمدة.

وكانت الامتحانات السداسية انطلقت بداية ماي في أغلب المراكز وإتمامها في ظروف عادية، ليتم الشروع في مناقشة مذكرات التخرج طبقا للرزنامة المحددة واستكمال مختلف الأعباء البيداغوجية المقررة. وتم في هذا السياق مراجعة رسوم التسجيل الخاصة بالموسم الجامعي 2027/2026، بإقرار 200 دينار بالنسبة للطلبة الجدد حاملي شهادة البكالوريا و7 آلاف دينار بالنسبة لطلبة البكالوريا القديمة في طور الليسانس و10 آلاف دينار لطلبة الماستر، في خطوة تهدف إلى تنظيم العمل البيداغوجي وضمان دخول جامعي محكم.

ب. وسيم

ص 6

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

تطويرا للبحث العلمي وتعزيزا لجودته

جامعة المسيلة تصدر مجلة "جات" الهندسة التطبيقية

● أعلنت كلية التكنولوجيا بجامعة محمد بوضياف، بالمسيلة، عن الإطلاق الرسمي للمجلة العلمية المحكمة: "جات" Journal of Advanced Applied Technology and Engineering (JAATE)

وهي مجلة أكاديمية دولية محكمة، تعنى بنشر البحوث العلمية الأصيلة والمبتكرة في مجالات التكنولوجيا والهندسة التطبيقية. وتسعى لأن تكون منصة علمية رائدة تجمع الباحثين والخبراء من مختلف الجامعات ومراكز البحث داخل الوطن وخارجه. وحسب عميد الكلية البروفيسور عبد القادر جراد، فإن المجلة تضم هيئة تحكيم علمية دولية تضم خبراء وأساتذة وباحثين من عدة دول أجنبية وعربية على غرار كندا، الصين، إسبانيا، تركيا، تشيكيا، فرنسا، السعودية وتونس. فضلا عن عدة جامعات وطنية من كل ولايات الوطن كما يضيف ذات المصدر أن هيئة المجلة تعتمد معايير علمية دقيقة واحترافية في تقييم الأبحاث، وهي فضاء علمي مفتوح لتبادل المعرفة وتشجيع الابتكار والبحث العلمي التطبيقي. بهذه المناسبة، أعلن البروفيسور جراد عن فتح باب استقبال الأوراق البحثية أمام كافة الباحثين، الأساتذة، طلبة الدكتوراه والمهتمين بالمجالات الهندسية والتكنولوجية. وتدعو المهتمين إلى المساهمة بأبحاثهم العلمية والمشاركة في بناء صرح علمي أكاديمي يعكس جودة البحث العلمي وطموح الجامعة نحو التميز والإشعاع الدولي.

س. الطيب

ص 22

النصر
ANNASR
يومية كل القراء

يمنحه مسؤولو المؤسسات والإدارات المعنية

إخضاع ممارسة الأساتذة والباحثين لنشاطات خاصة لترخيص مسبق

أخضعت الحكومة ممارسة النشاط المربح في إطار خاص لترخيص مسبق يمنحه مسؤولو المؤسسات والإدارات العمومية المعنية، بعد استشارة الهيئات العلمية أو الطبية المختصة حسب طبيعة السلك والنشاط، على أن تكون هذه الرخصة محددة المدة وقابلة للتجديد سنويًا بناءً على تقييم مدى تأثير النشاط الخاص على السير الحسن للمؤسسة الأصلية.

ص 6

ص 1

النصر
ANNASR
يومية كل القراء

تمت الإشارة إليه في الصفحة الأولى

تأطير جديد للنشاطات الخاصة للكفاءات العلمية والطبية

ترخيص مسبق و محدد المدة لممارسة النشاطات الخاصة للأساتذة والباحثين

أخضعت الحكومة ممارسة النشاط المربح في إطار خاص لترخيص مسبق يمنحه مسؤولو المؤسسات والإدارات العمومية المعنية، بعد استشارة الهيئات العلمية أو الطبية المختصة حسب طبيعة السلك والنشاط، على أن تكون هذه الرخصة محددة المدة وقابلة للتجديد سنويًا بناءً على تقييم مدى تأثير النشاط الخاص على السير الحسن للمؤسسة الأصلية.

صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية مرسوم تنفيذي رقم 26-202، يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاط مربح في إطار خاص من طرف أساتذة التعليم العالي والباحثين والممارسين الطبيين المتخصصين، وذلك في إطار تنظيم وتأطير الأنشطة المهنية الخاصة لهذه الفئات، بما يضمن التوفيق بين أداء مهامهم الأساسية والحفاظ على استمرارية الخدمة العمومية.

ويأتي هذا المرسوم تطبيقا لأحكام المادة 44 من الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، حيث يهدف إلى ضبط ممارسة النشاطات الخاصة ذات الطابع المربح وفق قواعد قانونية واضحة ومحددة.

وينص المرسوم على إمكانية منح ترخيص لممارسة نشاط مربح في إطار خاص لفائدة الموظفين الذين يثبتون أقدمية مهنية لا تقل عن خمس سنوات في أحد أسلاك الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين، والأساتذة الباحثين، والباحثين الدائمين، والممارسين الطبيين المتخصصين في الصحة العمومية. كما سمح النص، بصفة استثنائية، للموظفين العاملين في بعض ولايات الجنوب والهضاب العليا بممارسة هذه النشاطات مباشرة بعد التعيين أو الترسيم، دون اشتراط مدة الأقدمية، على أن تحدد قائمة الولايات المعنية بقرار مشترك بين القطاعات الوزارية المختصة.

وحصر المرسوم النشاطات المسموح بها في مجالات الخبرة والدراسة والاستشارة والبحث والتطوير والابتكار، إضافة إلى النشاطات الطبية والجراحية والعلاج الطبي، مؤكدا أن هذه النشاطات تمارس حصريا داخل التراب الوطني ولصالح هيئة واحدة فقط، سواء كانت عمومية أو خاصة. كما شدد النص على منع ممارسة النشاطات الخاصة لفائدة الإدارات والمؤسسات العمومية أو لحساب الشخص نفسه، مع التأكيد على أن الترخيص يمنح لنشاط واحد فقط من بين النشاطات المحددة قانونا.

وفيما يتعلق بالممارسين الطبيين المتخصصين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين، سمح لهم بممارسة نشاطاتهم الطبية أو الجراحية أو العلاجية داخل الولاية التي يزاولون فيها مهامهم، أو في ولاية مجاورة عند الضرورة. وفي المقابل، حدد المرسوم حالات المنع من ممارسة النشاط المربح في إطار خاص، خاصة بالنسبة للموظفين الذين يشغلون وظائف عليا أو مناصب مسؤولية في الدولة، أو الموجودين في فترات تكوين أو عطلة علمية، إضافة إلى الحالات التي قد تتعارض فيها النشاطات الخاصة مع مصالح الهيئة المستخدمة. كما ألزم النص المعنيين بممارسة نشاطاتهم خارج أوقات العمل الرسمية، مع احترام واجب التحفظ والسر المهني أو السر الطبي، ومنع استعمال وسائل وإمكانيات المؤسسات العمومية لأغراض خاصة.

وبخصوص إجراءات الترخيص، أخضع المرسوم ممارسة النشاط المربح لرخصة مسبقة تمنح من طرف مسؤولي المؤسسات والإدارات العمومية المعنية بعد استشارة الهيئات العلمية أو الطبية المختصة، حسب طبيعة السلك والنشاط. وتمنح هذه الرخصة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد، بناء على تقييم مدى تأثير النشاط الخاص على السير الحسن للمؤسسة الأصلية، مع إلزام الموظف بإيداع نسخة من العقد المتعلق بالنشاط لدى هيئته المستخدمة، وإعلامها بأي تغيير يطرأ على شروط الممارسة.

ومن جهة أخرى، منح المرسوم للإدارة صلاحيات واسعة لمراقبة مدى احترام الشروط القانونية، بما في ذلك إمكانية تعليق أو سحب الرخصة عند الإخلال بالالتزامات أو تقديم معلومات غير صحيحة، دون المساس بالعقوبات التأديبية المنصوص عليها قانونا. كما منح الموظف المعني حق التظلم في حالة سحب الرخصة أو رفض تجديدها، في إطار آجال وإجراءات محددة.

وفي الأحكام الانتقالية، ألزم المرسوم الموظفين الذين يمارسون نشاطا تكميليا بموجب النصوص السابقة بتسوية وضعيتهم وفقا للأحكام الجديدة في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ نشر المرسوم في الجريدة الرسمية.

ويشكل المرسوم خطوة مهمة نحو تنظيم النشاطات المهنية الموازية للكفاءات الجامعية والطبية، بما يسمح بالاستفادة من خبراتها مع الحفاظ على التوازن بين المصلحة العامة ومتطلبات تطوير البحث العلمي والخدمات الصحية.

ع سمير

ص 6

النصر
ANNASR
يومية كل القراء

تفتح آفاقا جديدة للتكفل الوقائي المبكر

باحثات يطوّرن شبكة ملاحظة لرصد مؤشرات ألزهايمر

صمم فريق بحثي من قسم الأرطوفونيا بجامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، شبكة ملاحظة للمؤشرات الأولية التي يمكن أن تتنبأ بحدوث مرض ألزهايمر ، وذلك بعدما كشفت دراستهم الميدانية بالاعتماد على معطيات سريرية حقيقية من مصلحة طب الأعصاب بالمستشفى الجامعي ابن باديس، عن وجود شبكة معقدة من الأعراض المعرفية والسلوكية التي تسبق التدهور الحاد للذاكرة والاستقلالية الوظيفية.

وحسب المشرفة على هذه الدراسة، أخصائية أمراض اللغة والتواصل الدكتورة وهيبة فتيحة، فإن هذه السلوكات تعد مؤشرات ينبغي لكبار السن الانتباه إليها ومراقبتها، لما لذلك من دور في التقليل من احتمالية الإصابة بمرض ألزهايمر أو الكشف المبكر عنه، مشيرة في ذات السياق بأن نتائج الدراسة ستفتح آفاقا جديدة أمام تبني استراتيجيات وطنية للكشف المبكر والتكفل الوقائي.

ارتفاع مقلق لنسب الإصابة بالأمراض التنكسية العصبية

وحسب ما أوضحته الباحثة وهيبة فتيحة، فإن المجتمع الجزائري شهد خلال العقدين الأخيرين تحولات ديموغرافية وهيكلية عميقة، يأتي في مقدمتها ارتفاع متوسط العمر المتوقع وتحسن مستوى الرعاية الصحية العامة، غير أن هذا التحول الإيجابي ترافق معه تحد صحي متزايد يتمثل في الارتفاع المطرد والمقلق لنسب الإصابة بالأمراض التنكسية العصبية، وعلى رأسها مرض الزهايمر.

فبعدما بحسبها كان ينظر إليه سابقا باعتباره أحد المظاهر الطبيعية للتقدم في السن، أصبح اليوم يشكل زحفا صامتا يهدد النسيج المجتمعي ويثقل كاهل المنظومة الصحية الوطنية.

وفي إطار الجهود العلمية الرامية إلى تطويق هذه الظاهرة والكشف المبكر عن مؤشراتها السريرية، قالت وهيبة بأنها تمكنت رفقة فريقها البحثي من إنجاز دراسة ميدانية معمقة استندت إلى بيانات حقيقية جمعت مباشرة من مصلحة طب الأعصاب بالمركز الاستشفائي الجامعي ابن باديس بولاية قسنطينة.

موضحة بأن هذه الدراسة تمثل خطوة علمية رائدة من شأنها أن تفتح آفاقا جديدة للتكفل الوقائي المبكر بمرض الزهايمر، بما يسهم في حماية التوازن الصحي والاقتصادي والاجتماعي للوطن.

إنجاز علمي لفريق بحثي من جامعة قسنطينة 2

وأوضحت وهيبة، أن هذا الإنجاز العلمي لم يكن وليد الصدفة، بل جاء ثمرة تربص ميداني عيادي صارم أنجزته فرقة بحث أكاديمية متكونة من ثلاث طالبات باحثات من قسم الأرطوفونيا بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، وهن فارح مجدولين، فول ريان، قريوعة أريج.

وقد قامت الباحثات بجمع وتحليل ملفات سريرية شاملة لـ39 حالة مرصودة بدقة داخل مصلحة طب الأعصاب بالمركز الاستشفائي الجامعي ابن باديس بقسنطينة.

وقالت المتحدثة، بأن هذه الحاضنة الإكلينيكية أتاحت للفريق البحثي فرصة تتبع المؤشرات الحقيقية لتطور المرض لدى المصابين، وربط الشكاوى الأولية بالتراجع التدريجي للقدرات المعرفية والوظيفية، الأمر الذي مكن من بناء مصفوفة علاقات إحصائية وشبكية دقيقة تتجاوز حدود التشخيصات التقليدية المتأخرة، وتفتح المجال أمام الكشف الاستباقي المبكر لمرض الزهايمر.

وأوضحت المتحدثة، أن نتائج الدراسة كشفت عن معمارية معقدة للأعراض العصبية والمعرفية، إذ تبين أن84.61% من الحالات تجمع بين تشتت الانتباه وضعف الذاكرة قصيرة المدى في آن واحد.

ويؤكد هذا التلازم الإحصائي بحسبها، أن التدهور الأولي للذاكرة لا يرتبط فقط بخلل في التخزين، بل يعود أساسا إلى فشل التشفير الانتباهي (Attentional Encoding)، ما يجعل تقييم الانتباه والتركيز لدى البالغين والراشدين من أدق المؤشرات الاستباقية للتنبؤ المبكر بالمرض قبل الوصول إلى مرحلة الضمور العصبي الشامل.

وقد سجلت صعوبة التركيز أعلى نسبة ظهور بـ97.44%، تليها حالات تشتت الانتباه بنسبة 92.31 %، وهو ما يعزز فرضية أن اضطرابات الانتباه تمثل المرحلة الأولى الخفية في المسار التنكسي للمرض.

وفي جانب آخر، رصدت الدراسة ترابطا وظيفيا وثيقا بين عجز الوظائف التنفيذية، المتمثل في صعوبة التخطيط واتخاذ القرار بنسبة 32%، « 82.05 حالة » وبين صعوبة إنجاز المهام اليومية بنسبة 33%، «84.62 حالة، حيث تبين أن 74.35 % من الحالات تعاني من العرضين معا.

وقالت الدكتورة، بأن هذا التداخل يكشف أن تراجع القدرات التنفيذية البسيطة لدى الراشدين يشكل المؤشر الحاسم الذي يسبق فقدان الاستقلالية الوظيفية، ويقود تدريجيا إلى التبعية الكاملة للمحيط الأسري والاجتماعي.

وأوضحت المتحدثة، بأن الدراسة لم تغفل أثر العوامل البيولوجية والنفسية المصاحبة في تسريع الانحلال العصبي إذ أظهرت النتائج أن 76.92% من المرضى «30 حالة» يعانون من أمراض مزمنة، كارتفاع ضغط الدم، وداء السكري، وأمراض القلب والشرايين، ما يؤكد أن الهشاشة الوعائية والأيضية تشكل بيئة بيولوجية محفزة لتسارع التدهور العصبي.

وفي المقابل، تراجع حضور العامل الوراثي المباشر إلى 10.26% فقط، وهو ما يلقي الضوء على الدور الحاسم لنمط الحياة والعوامل البيئية في نشأة المرض وتفاقمه.

كما كشفت الدراسة عن حضور قوي للأعراض النفسية والسلوكية داخل الشبكة المرضية، تمثلت أساسا في التغيرات المزاجية بنسبة 76.92%، والعصبية والقلق بنسبة 74.36%، إضافة إلى الانعزال الاجتماعي بنسبة 66.67%.الأهمية الجوهرية لتقييم هذه المؤشرات المبكرة تكمن في فتح نافذة ذهبية للتدخل العلاجي والتأهيلي قبل استفحال التدهور العصبي.

وأوضحت الأخصائية، أنه وبينما أظهرت الدراسة أن الاضطرابات اللغوية الصريحة، مثل صعوبة إيجاد الكلمات بنسبة 51.28%، والتوقف المتكرر بسبب نسيان الأفكار بنسبة 41.03%، تُعد مؤشرات متأخرة تدل على تقدم المرض، فإن رصد بوادر اضطراب الانتباه والتركيز يسمح بإطلاق برامج التكفل المبكر في مرحلة أكثر قابلية للتدخل.

ضرورة تهيئة المحيط وتعبئته للمسن

ولا يقتصر هذا التكفل على الجانب الطبي الدوائي فحسب، بل يمتد إلى ضرورة تهيئة المحيط وتعبئته، من خلال إعادة هندسة البيئة المنزلية والاجتماعية للمسن حتى تصبح أكثر أمانا وتحفيزا معرفيا، مع تدريب المرافقين وأفراد الأسرة على آليات الدعم الإدراكي والتواصل الفعال. ويسهم هذا التوجه في الاستثمار في ما يُعرف بـ"الاحتياطي المعرفي" (Cognitive Reserve)، الذي يساعد على تأخير التدهور الشديد والمحافظة على استقلالية المريض لأطول فترة ممكنة.وأوضحت المتحدثة، بأن هذه الدراسات العيادية تتجاوز قيمة حدود المختبرات والمصالح الاستشفائية لتتحول إلى ركيزة أساسية للأمن الصحي والاقتصادي الوطني.

فالانتقال من منطق التكفل العلاجي المتأخر إلى منطق الرصد الوقائي الاستباقي يمثل خيارا استراتيجيا حتميا للحد من الأعباء المالية الثقيلة التي تفرضها الأمراض التنكسية العصبية على ميزانية الدولة ومنظومة الصحة العمومية.

وتشمل هذه الأعباء تكاليف الاستشفاء طويل المدى، والعلاج الدوائي المستمر، إضافة إلى الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن تعطل أفراد من الأسرة عن العمل من أجل رعاية ذويهم المصابين.

ومن هذا المنطلق، فإن حماية استقلالية كبار السن عبر الكشف المبكر لا تمثل فقط مكسبا صحيا وإنسانيا، بل تعد أيضا حماية مباشرة للموارد الاقتصادية الوطنية واستقرار البنية الاجتماعية.

كما اشارت إلى أن هذه الدراسة الميدانية تقدم نموذجا علميا يحتذى به في ربط البحث الأكاديمي بمتطلبات الواقع السريري والاجتماعي، كما تؤكد الحاجة الملحة إلى تعميم هذا النوع من الدراسات على نطاق وطني أوسع داخل المجتمع الجزائري، بهدف بناء قاعدة بيانات وطنية شاملة حول الاضطرابات المعرفية والتنكسية العصبية.

وأوضحت الدكتورة، بان الاستثمار في هذه البحوث، وإدماج نتائجها ضمن السياسات الصحية العمومية، يمثل خطوة سيادية لضمان شيخوخة ناجحة ونشطة ومستقرة، والوقاية من أزمات صحية واقتصادية مستقبلية. ومن ثم، تصبح مكافحة الأمراض الانحلالية العصبية، وعلى رأسها الزهايمر، إحدى أولويات التنمية المستدامة وصيانة الأمن الصحي الوطني.

لينة دلول

ص 22

QUOTIDIEN NATIONAL
Horizons

ACTIVITÉS LUCRATIVES DES UNIVERSITAIRES ET MÉDECINS

L'État impose de nouvelles conditions

DE NOUVEAUX CRITÈRES VIENNENT D'ÊTRE FIXÉS POUR LES ENSEIGNANTS UNIVERSITAIRES, les chercheurs et les praticiens médicaux spécialistes, exerçant une activité lucrative à titre privé.

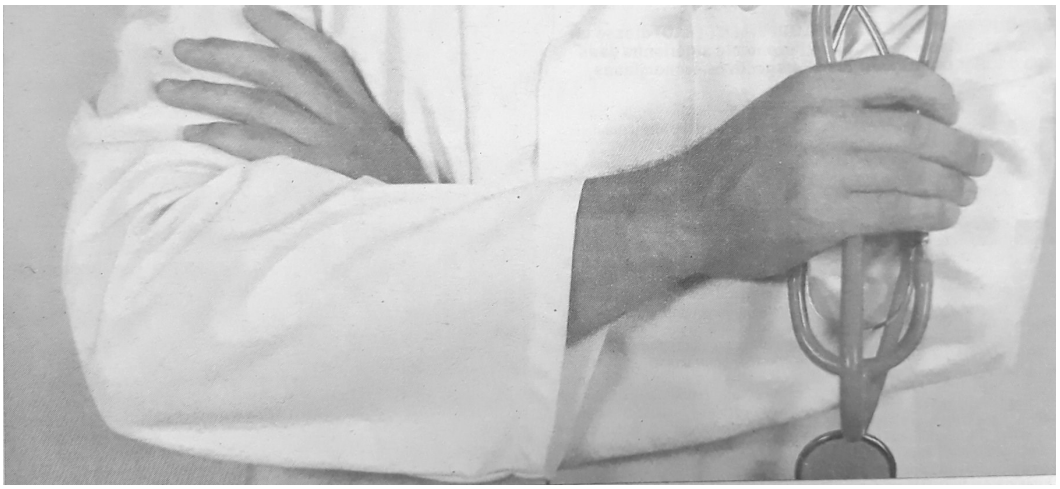

Ainsi, toute activité portant sur l'expertise, l'étude, le conseil, la recherche, le développement, l'innovation ou les activités médicales, chirurgicales et de soins médicaux, est soumise à une autorisation préalable répondant à des conditions strictes. Elle est obligatoirement déclarée par l'organisme employeur à l'administration fiscale et à la Sécurité sociale. Selon le décret exécutif n°26-202 du 16 mai 2026, fixant les conditions et les modalités de ces activités, signé par le Premier ministre, Sifi Ghrieb, et publié au Journal officiel, l'activité lucrative à titre privé doit être exercée, sur autorisation, pour le compte d'un seul organisme public ou privé, et exclusivement sur le territoire national. Les fonctionnaires concernés peuvent être autorisés à exercer une seule activité lucrative, et doivent justifier, au moins, cinq années d'ancienneté professionnelle dans l'un des corps des enseignants chercheurs hospitalo-universitaires, des enseignants chercheurs, des chercheurs permanents et des praticiens médicaux spécialistes de santé publique. Toutefois, les fonctionnaires exerçant dans certaines wilayas du Sud et des Hauts-Plateaux peuvent être autorisés à exercer une activité lucrative, à titre privé, dès leur nomination et/ou leur titularisation.

Les enseignants chercheurs hospitalo-universitaires et les praticiens médicaux spécialistes de santé publique sont autorisés à exercer une activité lucrative en relation avec les activités médicales, chirurgicales et des soins médicaux dans la limite du territoire de leur wilaya d'exercice ou, le cas échéant, d'une wilaya limitrophe à proximité de leur lieu d'exercice. Ils seront donc interdits d'exercer ce genre d'activités pendant l'occupation d'une fonction supérieure de l'Etat ou d'un poste supérieur de responsable d'établissement public, ou tout autre poste supérieur, ou durant la période de la formation ou du perfectionnement, lors de l'accomplissement d'une mission ou d'un congé scientifique, ou lorsqu'ils sont appelés à assurer des prestations d'étude ou d'expertise rétribuées dans le cadre de convention entre leur organisme employeur et les autres secteurs d'activité. Ils ne pourront non plus donner des conseils ou effectuer des expertises au détriment de l'intérêt de leur organisme employeur, ni exercer auprès d'un organisme relevant d'un autre secteur d'activité soumis au contrôle ou en relation avec leur organisme employeur.

Pour les enseignants chercheurs hospitalo-universitaires, l'exercice des activités lucratives est subordonné à l'obtention d'une autorisation délivrée sur décision du responsable de l'établissement public de l'enseignement supérieur dont ils relèvent, ou sur décision du responsable de l'établissement public de santé, en fonction de la nature de l'activité, et ce après avis consultatif du conseil scientifique et/ou du conseil médical.

Pour les corps des enseignants chercheurs et des chercheurs permanents, de même que pour les praticiens médicaux spécialistes de santé publique, l'autorisation est délivrée sur décision du responsable de l'administration ou de l'établissement public dont ils relèvent, après avis consultatif du conseil scientifique, ou de la commission administrative paritaire compétente, ou du conseil médical pour le deuxième corps.

LA CONTINUITÉ DU SERVICE PUBLIC, UNE PRIORITÉ

Sous réserve de nécessité de service, l'activité privée ne peut être exercée qu'en dehors des horaires de travail dans le cadre du respect de la législation et de la réglementation applicables en la matière, stipule le décret. Les professionnels concernés sont tenus au «strict respect de leurs obligations statutaires, notamment l'accomplissement des tâches liées à leurs fonctions, à l'obligation de réserve et au secret professionnel ou au secret médical». Leurs activités privées «ne doivent porter atteinte, en aucun cas, au fonctionnement normal et au rendement de l'organisme employeur ou donner lieu à l'utilisation des biens et des moyens de l'organisme employeur, quelle que soit leur nature».

Le fonctionnaire doit souscrire à un engagement écrit à «préserver l'intérêt de son organisme employeur et à lui accorder la priorité en toutes circonstances». L'autorisation d'exercice de l'activité lucrative, à titre privé, est accordée pour une durée d'une année. Elle peut être renouvelée sur demande du fonctionnaire concerné, après évaluation de l'impact de son activité lucrative, notamment dans son volet relatif au bon fonctionnement de son organisme employeur d'origine.

Lorsque l'intérêt du service le justifie, le responsable de l'administration ou de l'établissement public concerné procédera à la suspension de l'autorisation d'exercice de l'activité, en vue d'assurer la continuité du service public, puis se prononcera, dans un délai n'excédant pas un mois, sur le maintien de l'autorisation, de sa modification ou de son retrait par décision motivée. Et dans le cas où il s'avère pour l'administration, après vérification, que les informations présentées pour lesquelles l'autorisation d'exercice de l'activité concerné sont erronées, le responsable de l'administration ou de l'établissement concerné procédera au retrait immédiat de l'autorisation par décision motivée.

Selon le décret, dont le non-respect des dispositions entraine non seulement le retrait de l'autorisation mais aussi l'application de sanctions disciplinaires, les fonctionnaires exerçant déjà une activité complémentaire en vertu des dispositions du décret exécutif de 1999 sont tenus de se conformer aux nouvelles dispositions dans un délai de six mois, à compter de la date de sa publication au Journal officiel (25 mai), c'est-à-dire d'ici au 25 novembre prochain.

■ **Lydia B.**

P 8

QUOTIDIEN NATIONAL Horizons

INNOVATION VERTE

Un appareil à l'ozone conçu par deux étudiantes algériennes

Deux étudiantes de l'université Djillali-Liabès de Sidi Bel-Abbès ont mis au point un appareil de génération de gaz d'ozone destiné à des applications agricoles et industrielles, dans le cadre d'un projet de startup innovant, a-t-on appris auprès de l'établissement universitaire. Ce projet s'inscrit dans l'orientation adoptée par l'université algérienne visant à renforcer les liens entre la recherche scientifique et le secteur économique, tout en encourageant l'innovation et l'entrepreneuriat étudiant. Le recteur de l'université, Bouziani Merahi, a indiqué que cette réalisation est le fruit d'une collaboration entre la plateforme technologique, le laboratoire de génie électrique APELEC, l'Institut d'agriculture ainsi que la faculté des sciences de la nature et de la vie. De son côté, la directrice de l'Institut d'agriculture, Amina Khaldi, a précisé que l'appareil a démontré une grande efficacité en matière de stérilisation globale lors des essais. Les expérimentations ont été menées aussi bien au niveau de l'Institut d'agriculture, afin d'évaluer les performances de l'appareil dans des environnements agricoles ouverts et protégés, qu'au sein d'une unité industrielle locale spécialisée dans la production d'œufs, où son efficacité dans la désinfection des installations et la protection du cheptel a été testée.

■ R. N.

P 24

Le Quotidien
Edition Nationale d'Information D'ORAN

El Bayadh

Coopération académique avec un institut britannique d'enseignement de l'anglais

Le Centre universitaire «Nour El-Bachir» d'El Bayadh a signé un accord international de coopération académique et d'enseignement de la langue anglaise avec l'Institut «Islington Centre for English» (ICE), dans le cadre de la mise en œuvre de la stratégie du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique visant à renforcer l'usage de l'anglais dans le milieu universitaire, selon les responsables de l'établissement universitaire.

Le directeur adjoint chargé de la post-graduation, de la recherche scientifique et des relations extérieures, le professeur Yacine Guettaf, a expliqué à l'APS que, dans le cadre de la concrétisation de la stratégie du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique destinée à promouvoir l'usage de l'anglais au sein de l'université, et aussi des efforts visant à améliorer la qualité de la formation et les compétences de la communauté universitaire, le directeur du centre universitaire, le professeur Feradj Tayeb, a présidé lundi la cérémonie de signature d'un accord de coopération et de formation avec l'Institut ICE, basé à Londres, spécialisé dans l'enseignement de l'anglais et la formation linguistique. Cet accord s'inscrit dans le cadre d'un programme visant à améliorer le niveau de maîtrise de l'anglais au profit des enseignants-chercheurs et du personnel administratif du centre universitaire, ainsi que dans le cadre du programme de mobilité internationale de courte durée, permettant ainsi de renforcer leurs compétences linguistiques et de leur offrir une meilleure opportunité de bénéficier des programmes de formation et d'échanges scientifiques internationaux.

L'accord vise également à proposer des programmes de formation spécialisés répondant aux besoins académiques et professionnels des bénéficiaires, à ouvrir de nouvelles perspectives de coopération scientifique et pédagogique, et à soutenir la dynamique d'ouverture internationale du centre universitaire. Il permettra aussi aux enseignants de suivre le programme du ministère relatif à l'enseignement en langue anglaise, tout en renforçant la maîtrise de cette langue par le personnel administratif.

P 11

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

100 offres d'emploi destinées aux étudiants de l'université Ferhat-Abbas de Sétif 1

À l'occasion de la commémoration du 70e anniversaire de la Journée nationale de l'étudiant, célébrée le 19 mai de chaque année, l'université Ferhat-Abbas Sétif 1 a annoncé une initiative importante illustrant l'ouverture croissante de l'université sur son environnement économique et social. Une entreprise industrielle privée a en effet proposé le recrutement de 100 étudiants en fin de cycle, inscrits en licence et en master, dans plusieurs spécialités dispensées par l'établissement universitaire.

Cette initiative vise à attirer de jeunes compétences universitaires capables de répondre aux besoins du marché de l'emploi et du secteur industriel. Dans cette optique, l'université a mis en place une plateforme numérique spécialement dédiée à la réception des candidatures. Celle-ci permettra aux étudiants concernés de s'inscrire et de bénéficier d'opportunités d'embauche selon des critères adaptés aux exigences de l'entreprise partenaire, facilitant ainsi leur insertion professionnelle dès l'obtention de leur diplôme. À travers cette démarche, l'université confirme sa volonté de renforcer ses liens avec le monde économique et de jouer pleinement son rôle social en accompagnant ses diplômés vers l'emploi. Cette orientation repose notamment sur le développement de partenariats stratégiques avec les entreprises économiques, dans une logique de complémentarité entre la formation académique et les besoins réels du marché du travail. Cette opération traduit également l'évolution profonde que connaît l'université algérienne ces dernières années. Désormais, son rôle ne se limite plus à la transmission du savoir académique, mais s'étend à la contribution active au développement économique du pays, à travers la qualification des ressources humaines, la promotion de l'innovation et l'encouragement de l'esprit d'initiative chez les étudiants. Pour de nombreux observateurs, ce type de partenariat représente un modèle prometteur pour réduire le fossé entre l'université et le monde professionnel, tout en offrant aux jeunes diplômés de réelles perspectives d'avenir dans un contexte où l'employabilité des universitaires constitue un défi majeur.

I. S.

P 17

L'EXPRESSION
Le Quotidien

DEUX ÉTUDIANTES DÉVELOPPENT UN APPAREIL DE STÉRILISATION À L'OZONE

Deux étudiantes de l'université Djillali- Liabès de Sidi Bel Abbès ont mis au point un appareil de génération de gaz d'ozone destiné à des applications agricoles et industrielles, dans le cadre d'un projet de start-up innovant, a-t-on appris auprès de l'établissement universitaire. Ce projet concrétise l'orientation de l'université algérienne et vise à renforcer les liens entre la recherche scientifique et le secteur économique, tout en encourageant l'innovation et l'entrepreneuriat étudiant. Le recteur de l'université, Bouziani Merahi, a indiqué que cette réalisation est le fruit d'une collaboration entre la plate-forme technologique, le laboratoire de génie électrique Apelec, l'institut d'agriculture, ainsi que la faculté des sciences de la nature et de la vie. Cette initiative traduit la nouvelle dynamique impulsée dans l'enseignement supérieur pour l'accompagnement des projets innovants à fort potentiel économique, a-t-il souligné.

P 24